الثورة
قضايا وناس
www.althawranews.net
الأحد 16 ربيع الثاني 1435هـ 16 فبراير 2014م العدد 17986
Sunday : 16 Rabia Thani 1435 - 16 February 2014 - Issue No. 17986

16

17

15

وكيل وزارة الداخلية:
3049 متهماً ضبطتهم الأجهزة الأمنية بارتكاب جرائم وقضايا جنائية الشهر الماضي

قضايا وناس/ معين محمد

أكد وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن والشرطة اللواء عبدالرحمن عبدالخالق حنش على ضرورة تطبيق النظام والقانون دون استثناء على الكبير والصغير وذلك من أجل استتباب الأمن والاستقرار من خلال الإجراءات التي ستستخدمها الوزارة في حملاتها الأمنية المختلفة.

وأضاف اللواء عبدالرحمن حنش أن اللجنة الأمنية العليا وجهت الوزارة بإعداد خطة كاملة لمنع حمل السلاح في المدن اليمنية وأن الوزارة أعدت ما طلب منها, مشيراً إلى أن أجهزة الشرطة ضبطت 2376 قطعة سلاح.

وأشاد وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن والشرطة بجهود ودور أجهزة الشرطة في ضبط المتهمين وضبط الأمن والاستقرار بالتعاون مع جميع الوحدات الأمنية والعسكرية المتواجدة في المدن الرئيسية وعواصم المحافظات , منوهاً بأن هذه الوحدات الأمنية حققت نتائج جبارة في ضبط الأسلحة خلال الشهر الفائت, حيث تم ضبطها في مناطق الحزام الأمني المحيط بالعاصمة صنعاء وعواصم المحافظات الأخرى.

وأشار اللواء حنش إلى أن خطة منع حمل السلاح لعبت دوراً هاماً في الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وفي جهود الوقاية من الجريمة وضبطها قبل وقوعها.

وأوضح وكيل الوزارة بأن الأجهزة الأمنية ضبطت خلال الشهر الفائت 3049 إجمالي المتهمين بارتكاب جرائم وقضايا جنائية مختلفة, وأن إجمالي الوفيات بلغ 274 شخصا منهم 7 إناث، وتوزعت تلك الوفيات إلى 226 شخصا بالقتل العمد و10 أشخاص بالقتل الخطأ و30 مقاومة السلطة و7 تفجيرات عمدية وحريق عمدي.

وأضاف أن إجمالي الإصابات بلغت 1238 شخصاً منهم 41 إناث، وتوزعت تلك الإصابات إلى الشروع في القتل 870 شخصاً منهم 27 إناث، و77 إصابة بالخطأ منهم 9 إناث، و164 اعتداءً جسيماً منهم 5 إناث، و102 مقاومة السلطة منهم أنثى, و9 تفجيرات عمدية وحريق عمدي و15 اغتصاباً منهم 5 إناث.

ونوه إلى أن إجمالي المقبوض عليهم بجرائم مختلفة بلغت كإجمالي عام 3045 متهما , وأن القتل العمد بلغ 181 متهماً منهم 7 إناث.

استمرار بقاء محطات تعبئة الغاز في الأحياء السكنية.. يهدد حياة السكان

هاجس الخوف ينتابه عند الخروج من منزله والعودة إليه.. خالد الخولاني يقع منزله بالقرب من محطة لتعبئة الغاز أنشئت بشكل مخالف، وتفتقد لوسائل السلامة. المحطة بالقرب من سوق شعبي بحارة غول المراني بمسيك.

عبدالناصر الهلالي

أهالي مسيك ناشدوا بمذكرة أمين العاصمة في نهاية شهر فبراير الفائت برفع محطات الغاز من حيهم، وجاء في المناشدة أن المحطات الخاصة بتعبئة الغاز تفتقد لشروط السلامة، ووصفوا ذلك بـ(القنابل الموقوتة التي قد تنفجر في أية لحظة).

الزميل منصور الجرادي قال في صفحته في الفيس بوك أن محطات الغاز التي تقع بالقرب من مسكنه في الستين تنذر بخطر.

ويضيف: " محطات الغاز قنابل موقوتة، يمكن أن تنفجر في أية لحظة".

حتى نهاية الشهر الماضي، وأمانة العاصمة تمنح تصاريح بإنشاء محطات لتعبئة الغاز.

قبل شهر من الآن أنشئت محطة في منطقة الجراف الغربي بعد حصولها على تصريح من أمانة العاصمة، كما قال مالكها.

ويقول المالك: " إن استخراج التصريح كلفه (700) ألف ريال ناهيك على (4) ملايين ريال تكلفة الإنشاء".

على مدار العام الماضي، التصاريح تمنح لمن يرغب في إنشاء محطات الغاز في الأحياء السكنية وأمانة العاصمة التي حاولنا مع مسؤوليها مراراً تزويدنا بمعلومات عن التصاريح التي منحت في العام الماضي.

لم نجد أحداً في أمانة العاصمة يتحدث معنا عن مشكلة وجود محطات تعبئة الغاز في الأحياء السكنية، واستمرار إصدار التصاريح حتى الشهر الماضي.

لا سيما أن أمانة العاصمة كانت قد أصدرت تقريراً في فبراير 2013م، أكدت فيه أن العديد من محطات غاز السيارات تمارس نشاطها بصورة مخالفة، وغير مرخصة، وليست ملتزمة بشروط السلامة، الأمن.

ويشير التقرير أن إحصائية تلك المحطات (150) محطة لتعبئة الغاز في الأحياء السكنية، وأنها أنشئت في أغلبها في العام 2011م.

في الأثناء تشكلت لجنة برئاسة وزير الداخلية، وعضوية وزارة الأشغال، والعدل، والإدارة المحلية، والصناعة، والتجارة، والنفط، والمعادن، وأمين العاصمة ورئيس مصلحة الدفاع المدني، ومدير عام شركة الغاز اليمنية.

ويقول العميد عبدالكريم معياد رئيس مصلحة الدفاع المدني،" اللجنة التي يترأسها نائب وزير الداخلية منعت منح تراخيص بإنشاء محطات تعبئة الغاز في الأحياء السكنية".

ويضيف: "اللجنة أيضاً في صدد استكمال كل الإجراءات المعلقة بمنح التراخيص بما في ذلك إجراءات شروط السلامة، والمواصفات".

في الماضي، بحسب مصادر في اللجنة برئاسة وزارة الداخلية، كانت الجهات التي تمنح التراخيص مستعدة، وهذا أثر سلباً على تكاثر هذه المحطات.

المهندس محمد البوساني المدير الفني في الشركة اليمنية للغاز في تصريحات سابقة له قال(إن منح التراخيص كانت تتم عبر الهيئة العامة للاستثمار دون الرجوع لشركة الغاز".

حينها تم تحرير مذكرات إلى الجهات المعنية لضبط المحطات المخالفة، وإزالتها.

الجمعية اليمنية لحماية المستهلك انتقدت المجالس المحلية، ومكاتب الأشغال العامة، ومكاتب الصناعة، والتجارة، والأجهزة الأمنية، والدفاع المدني، وتجار محطات تعبئة الغاز، وجاء في الانتقادات أن هذه الجهات تتعامل بلا مبالاة مع هذه المشكلة الخطيرة.

معياد استغرب عند إعلامه أن محطات جديدة لتعبئة الغاز أنشئت حتى الشهر الماضي وقال: (أقرت اللجنة قبل أربعة أشهر بعدم منح تراخيص إلا بعد استكمال كافة الإجراءات" .

ويضيف: (الجهات المخولة بمنح التراخيص بعد استكمال الإجراءات هي مصلحة الدفاع المدني، ووزارة الأشغال ووزارة النفط).

جاءت هذه الإجراءات بتشكيل اللجنة بعد انفجار خزان الغاز الخاص بمطاعم (إيفل) السياحي بشارع تعز وخلفت حينها إصابات بشرية، وأضراراً مادية.

المحطات في الأحياء السكنية لا تزال على حالها، لم تنفذ ضدها أي إجراءات رغم المذكرات التي طالبت بإزالتها باعتبارها مخالفة.

وكان أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة قد كلف في فبراير 2013م بتشكيل فريق ولجنة قانونية من المحاميين بتولي متابعة الترافع ضد أصحاب المحطات وخزانات الغاز المخالفة وتحميلهم مسئولية كافة الأضرار التي قد تنتج إزاء مخالفتهم للشروط والمواصفات الفنية والقانونية.

والاجتماع الذي عقد في (3 فبراير 2013م) برئاسة أمين العاصمة عبدالقادر هلال أقر ضرورة إزالة (150) محطة لتعبئة غاز السيارات وطرمبات الغاز غير المرخصة.

البوساني المدير الفني لشركة الغاز اليمنية كان قد وعد في بداية العام الماضي بتفتيش محطات الغاز وإزالة المخالفة منها مع إلزام المرخصة منها بالتقييد بالإجراءات وقواعد الأمن وشروط السلامة.

شيء من هذا لم يحدث بحسب تأكيدات الأهالي في غير منطقة بأمانة العاصمة، ويشير الأهالي إلى أن المحطات لا تزال في الأحياء السكنية، الأمر الذي يهدد حياتهم في ظل وجودها في أحيائهم.

قف

عبدالوهاب مزارعة

يحبونني ميتاً

• لم أعرفه حين صادفته فجأة في أحد الشوارع .. يمشي ضاحكاً يومئ بيديه ويتمتم بكلمات لا تفهم .. لكن رغيف الخبز الذي كنا نقتسمه ونضحك (عالجوع الكافر) والنقاشات التي لم تنته في السياسة والشعر والصبايا، وكل أحلام الشباب التي لا تنطفئ تقول أنه هو بعظامه التي برزت اليوم أكثر وشحمه القليل الذي ذاب وروحه التي تأبى إلا أن تعشق الوطن.

حدقت فيه وقلت (مغرم) وهو الاسم الدال على الحروف الأول من اسمه الكامل ..انتبه .. حدق في وابتسم وحضن كل منا الآخر ..اغرورقت عيناي بالدمع حينها، ومرة أخرى وأنا أتذكر المشهد لأدون هذه السطور..

المهندس الذي انتظرته أمه طويلاً وهي (تُدمي المدى) بملالاتها الشجية في قرية من قرى دبع عاد بالأمس يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية بعد سنوات كانت أكثر من جميلة وحياة كلها ثورة في بلد أكثر من عزيز هو الأردن.

المهندس الذي عاد بالأمس ضاع منا اليوم في الزحام، كما يضيع الكثير من الشباب دونما انتباه.

حين تبحث عن السبب تصم اذانك التحليلات المفرغة من معنى متكامل .. ويتجاذب من حولك أطراف الحديث حتى يتمزق .. تسري بك الآلام حتى تموت ألف مرة في الدقيقة .. تحس بالعجز في صلب عظامك والدماء خصوصاً حين تتأكد في قرارة نفسك أنك لن تفعل شيئا لصديق عمرك.. مسحت دمعي السفيهة التي تفضحني دائماً على الملأ .. وقلت له: تعال اليوم معي .. اعتذر عن الدعوة بلطفه المعتاد .. قال أنه ذاهب كعادته لتناول القات في لوكندة شعبية حيث يعيش وده وسط الحضور الكثيف والضجيج.

قلبت في أفكاره علي (أرى ما أريد) فأجابني بما لا يريد .. وتحدث عن نظريات جديدة في الشعر والكهرباء لم يسبقه إليها أحد .. غير أني كنت اقرأ في عينه محمود درويش ينشد:

يحبونني ميتا
ليقولوا لقد كان منا
وكان لنا
سمعت الخطى ذاتها
منذ ألف عام

ليس صديقي وحده يعيش هذه الحالة من الموت المترجل .. بل كثير من الشباب المتعلمين، الوطن محتاج لهم ليكونوا أيادي تبني بعد أن بذل الغالي والنفيس كي يتعلموا ومن حولهم يحتاجونهم .. وهم أيضاً يحتاجون أنفسهم.

سؤال أتوجه به إلى الحكومة وكل مسؤول وكل راع .. من المسؤول عن تحول الشباب المتعلم الكفؤ من طاقة جبارة للبناء إلى طاقة مهدورة وحطام، أليس من حق هؤلاء الشباب أن يلقوا الرعاية الصحية اللازمة من المؤسسات التي يعملوا فيها حتى يستطيعوا تجاوز ما يمرون به ويعودوا إلى ميدان البناء.

من منا لا يضعف .. من منا لا يحبط أو لا يكتئب؟ لكن لكل فرد قدرات وظروف تحيط به .. ربما حتى تمنعه من الاستسلام لليأس .. وهكذا نعود – على الأقل – إلى نقطة قريبة من التوازن.

واجب على كل مؤمن محب لله وللحياة ولوطنه أن يعبر من حوله ما استطاع من الرعاية لا سيما أولئك المحتاجين، لا للدرهم ولا للدينار، لكن للأمل..

أكثر من (1.6) مليون إصدار للبطائق الشخصية والعائلية خلال العام الفائت

تقرير/ وائل محمد

كشفت مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني عن إصدار ما يقارب (1,656,647) بطاقة شخصية وعائلية ووقائع الأحداث الحيوية, جديدة وبدل فاقد خلال العام الفائت.

وأشارت المصلحة في تقريرها السنوي إلى أن الإصدارات الجديدة بلغت (1,573,926) من إجمالي إصدار البطائق الشخصية والعائلية ووثائق الأحداث الحيوية للعام المنصرم, بينما الإصدارات بدل الفاقد وصلت إلى (82721) إصداراً وذلك من جميع المراكز والفروع التابعة للمصلحة.

وأكد التقرير أن المصلحة أصدرت خلال الفترة ذاتها ما يقارب (3326) وثيقة خاصة بالأحداث لغير اليمنيين وذلك من إجمالي الإصدارات التي أصدرتها بعموم محافظات الجمهورية.

وأوضح التقرير بأن البطائق الشخصية تم إصدارها آلياً, بينما البطائق العائلية ووثائق الأحداث الحيوية (شهادات الميلاد والوفاة ووقائع الزواج) فقد تم إصدارها بالطريقة العادية.

من جانب آخر أكد مدير عام التخطيط والإحصاء بمصلحة الأحوال المدنية العقيد/ متاش محمد متاش أن الإحصائيات التي أوردها التقرير لا تخص واقعات العام الماضي وإنما تشمل الأعوام السابقة مما يجعل الإحصائية لا تخدم الهدف العام للإحصاء الذي يختص ببيان المواليد والوفيات الجديدة ومقارنتها بالبيانات الإحصائية السابقة للخروج بإحصائيات دقيقة, حسب قوله.. مشيراً إلى أن إدارة الإحصاء في الأحوال المدنية تعتبر المركز المختص في الجمهورية اليمنية بحصر وقيد الواقعات الحيوية والثبوتية الشخصية والعائلية لمواطني الجمهورية اليمنية.

وأرجع مدير عام التخطيط والإحصاء أسباب الإخفاق في عدم رصد الواقعات في وقتها وعدم وجود إحصائيات شاملة ودقيقة, إلى تجاوز المواطنين في قيد تسجيل الواقعات الحيوية في الزمن المحدد لها بالقانون, والنظام اليدوي الجاري العمل بها وكذا الإمكانيات الشحيحة للمصلحة وعدم التنسيق والتواصل مع الجهات ذات العلاقة مثل (الصحة, الأوقاف , والعدل) بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي تمر بها البلاد.

وأكد العقيد الركن خالد معياد أن قيادة المصلحة ممثلة برئيس المصلحة الدكتور أحمد سيف الحياني, حريصة على معالجة كل السلبيات, حيث أدرجت ضمن مهام خطة المصلحة للعام الجاري بعض المعالجات المهمة والتي تحقق قفزة نوعية لعمل المصلحة وكافة فروعها, أهمها: العمل بالنظام الآلي في جميع الخدمات التي تقدمها المصلحة تبدأ من شهادة الميلاد والتي بدأ إصدارها آلياً في بعض المراكز الرئيسية ببعض المحافظات, وتنتهي بشهادة الوفاة.

وكذا التوعية المستمرة للمواطنين بأهمية الحصول على الوثائق الثبوتية في الزمن والمكان خلال الفترة المحددة قانونياً وإعداد سجل مدني متكامل يخدم العمل الإحصائي في الجمهورية اليمنية, بالإضافة إلى إعداد عدة لجان للتنسيق والتواصل مع الجهات ذات العلاقة (الصحة ,الأوقاف , العدل...) لمعالجة كل المعوقات التي حالت بين المصلحة وبين إيجاد إحصائيات دقيقة وحقيقية, وكذلك متابعة تعديل قانون الأحوال المدنية السابق بما يخدم مهام المصلحة ومصلحة المواطن.

إحالة ضابطين و5 جنود مخالفين للقانون إلى المجلس التأديبي

قضايا وناس/

أحال المجلس التأديبي بمصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني نهاية الأسبوع الماضي ضابطين و5 جنود من موظفي رئاسة المصلحة وفروع الأحوال المدنية بأمانة العاصمة إلى المجلس التأديبي الأعلى بوزارة الداخلية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم كونهم مخالفين للقانون.

وقال مدير العلاقات العامة العقيد متاش محمد متاش بأن ذلك التحويل جاء بعد أن نظر المجلس التأديبي بالمصلحة في القضايا المنظورة أمامه منذ أكتوبر العام الماضي وحتى الأربعاء الفائت والبالغة (29) قضية مختلفة والتي أحيلت للمجلس وتم الفصل فيها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ضد المخالفين للقانون وعددهم (5) ضباط و (24) صفا وجنديا من موظفي رئاسة المصلحة وفروع الأحوال المدنية بأمانة العاصمة.

ظاهرة تحتاج إلى التأمل.. تاجر يتخلى عن طفله

عرض/ وائل شرحة

• سرق مجوهرات أمه, وانتشل المال من خزينة والده, وكل ما بحوزة أسرته من مقتنيات ذات قيمة سرقها, بعد ذلك توجه بعزم نحو محتويات المنزل, سرقها وباعها بنصف قيمتها الحقيقية من أناس كان بإمكانهم أن يوقفوا هذا الطفل الذي يسعى إلى تدمير أسرته, التي لم يترك ما بحوزتها حتى أنابيب الغاز.

لا يتجاوز عمره (10) سنوات, إلا أن عقله وطرق وأساليب الجرائم التي يرتكبها وتبث الرعب فينا وتبشر بسوء الجيل القادم, الذي ومنذ نشأته الأول يسعى للتعمق بالانحراف والتسلح بالجرم بدلاً عن العلم.

هذا الحدث لم تتوقف يداه وتفكيره الإجرامي عند الاعتداء على ممتلكات أسرته, فقد اتجه نحو منزل الجيران " منهم من كانوا يشترون منه أدوات المنزل المسروقة" وذلك بعد أن يتعهدوا بعدم الإفصاح لأهله" وأي جار يحب أن يكون ابن جاره مجرماً".. نفذ عدداً من عمليات السلب على جيرانه التي أضحت تهدد بقتله إذا لم تقم بتربيته"

أوضاع أسرته الاقتصادية والمادية لم تكن سيئة, فوالده يعد من أكبر تجار البلد ولهُ سمعة مرموقة وعالية في سماء التجارة, فهو أحد مستوردي البضائع والمواد الغذائية من الخارج.. كذلك مكانة أهله الاجتماعية, كانت ـ ولا تزال ـ جيدة, فكل أبناء الأسرة صالحين في تصرفاتهم وسلوكياتهم وأخلاقهم مع أولياء أمورهم والآخرين ممن حولهم..إلا أن هذا الفرد من الأسرة قد انطبق عليه المثل القائل "في كل بيت مطهر".

كان صاحب التاسعة يترك صفوف المدرسة ويذهب برفقة أصدقائه السيئين, دون أن يعلم والده, أين يذهب, أو يستقطع من وقته التجاري لزيارة المدرسة التي يضن بأن أبنه يتعلم فيها, ويسأل عن مستواه التعليمي, كانت الأرباح تفصل بينه وبين أولاده...إلا أن أولاده الآخرون صاحبهم الحظ بصحبة أصدقاء صالحين ومستقيمين.

حاولت الأسرة أن تعيد تأهيل الحدث وتُحسن سلوكه وتصرفاته, حاولت إعادته إلى طريق الصواب.. لكن الوقت قد انتهى ولم يسمح بحدوث ما يريده أهله بسهولة..فقد أصبح الطفل عربيداً وهو بعمرٍ صغير, ولم يعد بإمكان أحد السيطرة عليه..كلّ ما عليهم هو تقبل أفعاله بصدور واسعة وبقلوب رحبة ورياضية لأن تصرفاته ليست إلا نتاج إهمال الأسرة للطفل, وعدم, تنشئته وإصلاحه منذ صغره.

فشلت كل محاولات الأسرة في إعادة إصلاح سلوكيات وتصرفات أبنهم, ولم يعد أمامهم لإلحاقه قبل أن يضيع من بين أيديهم للأبد, سوى دار رعاية الأحداث باعتباره الدار المختص بإعادة تأهيل وإصلاح الأحداث المنحرفين والذين تكون "أعمارهم" مابين (7-14) سنة

توجه الأب إلى محكمة الأحداث, وطلب من رئيسة المحكمة إذناً قضائياً لإيداع ابنه في دار الأحداث, بعد أن عجز هو وأفراد الأسرة عن السيطرة على أفعاله الخارجة عن أساليب وأعمال أسرته وجيرانه والمجتمع أيضاً.. كان الإيداع بمثابة اعتراف الأسرة للمجتمع عن عجزهم بالقيام بواجبهم الملقى على عاتقهم..كما أن لجوء الأسرة لدار الأحداث ليس إلا دليلاً واضحاً على خطورة ما يقوم به الحدث تجاه أهله والآخرين.

وبعد مرور عام من بقاء الطفل بدار الأحداث, عادت الشفقة الى قلوب الأسرة, وطلبت من المحكمة الإفراج عنه..آملة بأن عملية التأهيل قد اكتملت وأن ولدهم أصبح حدثاً يفيد أسرته ومجتمعة, وأنه أصبح خالياً مما كان يحمله ويمارسه قبل دخوله الدار..وهذا ما حدث بالفعل فلم تعد تلك السلوكيات موجودة في حياته.

هذا الحدث لم يكن محروماً من شيء, فكل ما كان يريده توفره لهُ الأسرة من احتياجاته ومتطلباته.. كانت الأجواء النفسية والأسرية والمادية وغيرها متوفرة لهُ بأن يكون طفلاً صالحاً..لم يطلب يوماً شيئاً ما, إلا ووجده بين يديه.. إلا أنه انخرط في طريق الانحراف والضياع, وأبى الرجوع إلى طريق الاستقامة والتعليم, الطريق التي يمر بها المحظوظون من أخوانه وأقرانه, الطريق التي يتسلح فيها المرء بالتعليم.

هنا الأسرة من دفعت بالحدث إلى الانحراف وذلك بعد المتابعة والإشراف عليه ومعاقبته عند ارتكاب الخطأ وتشجيعه وتكريمه عند تحقيق عمل جيد..تسببت الأسرة بانحرافه وتحمل نتائج أفعاله وتصرفاته, وكذا إيداعه بدار الأحداث.